مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد8، العدد 02 – جوان 2021

OEB Univ. Publish. Co.

المساعدات الإنمائية الرسمية وأثرها على النمو الاقتصادي في سيريلانكا

(دراسة قياسية خلال الفترة 1960-2019)

Official development assistance and its impact on economic growth in Sri Lanka

(Econometrics study during the period 1960-2019)

مراد بركات*، المركز الجامعي البيض، مخبر إدارة الابتكار والتسويق جامعة بلعباس، الجزائر.
m.barkat@cu-elbayadh.dz
لخضر بكريتي، المركز الجامعي البيض، الجزائر.
Bakreti2@ yahoo.fr

تاريخ التسليم:(2020/03/21)، تاريخ المراجعة:(2020/04/16)،تاريخ القبول:(2020/05/20)

ملخص :

نسعى من خلال هذه الورقة، البحث في العلاقة بين المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي في دولة سيريلانكا باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية خلال الفترة 1960 – 2019 واجراء دراسة قياسية، حيث تؤكد نتائج الدراسة ان المساعدات الخارجية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في سيريلانكا، وبالتالي وجب على حكومة هذا البلد تعديل سياستها الاقتصادية والاستغلال الأمثل والفعال للمساعدات المتلقات.

الكلمات المفتاحية: المساعدات الإنمائية الرسمية، النمو الاقتصادي، دراسة قياسية سيريلانكا.

Abstract :

Through this paper, we seek to research the relationship between foreign aid and economic growth in Sri Lanka by using annual time series data during the period 1960-2019 and conducting a standard study, where the results of the study confirm that foreign aid has a negative impact on economic growth in Sri Lanka, and therefore it is necessary to The government of this country adjusts its economic policy and the optimal and efficient use of recipient aid.

Keywords: Official Development Assistance, Economic Growth, Econometrics study, Sri Lanka

* المؤلف المراسل: مراد بركات ،الإيميل: m.barkat@cu-elbayadh.dz

مقدمة:

عرفت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) بأنها مساعدة حكومية تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية في البلدان النامية، يمكن تقديم المساعدات على المستوى الثنائي من المانح إلى المتلقي، أو توجيهها عبر وكالة تنمية متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة أو البنك الدولي، حيث تشمل هذه المساعدات المنح والقروض "الميسرة" (حيث يكون عنصر المنح 25٪ على الأقل من مجموع القرض)، اضافة الى مساعدات التعاون التقني ، قد يتم صرف وتوجيه المساعدة الإنمائية الرسمية في عدة اتجاهات منها: الاجتماعية (التي تشمل التعليم والصحة وإمدادات المياه والصرف الصحي والبنية التحتية الاجتماعية) ، الاقتصادية (النقل والاتصالات والطاقة و البنوك والأعمال وغيرها من الخدمات) الانتاج (الزراعة والغابات و الصيد البحري ، الصناعة والتعدين والبناء والتجارة والسياحة)، علاوة على ذلك قد تستهدف المساعدات الخارجية قطاعات متعددة أو قد تقدم لأسباب إنسانية.

وعلى الرغم من اهداف توجيه المساعدات الخارجية للدول النامية من اجل تعزيز التنمية والنمو الاقتصادي الا ان هناك جدل واسع لا زال قائم حتى اللحظة حول مدى فعالية هذه المساعدات ومن الآراء البديلة حول فعالية المساعدات الخارجية نجد ما يلي: (أ) تقل المساعدات الخارجية من العوائد، (ب) تتأثر فعالية المساعدات بالظروف الخارجية والمناخية، (ج) تتأثر فعالية المساعدات بالظروف السياسية، (د) تعتمد فعالية المساعدات على الجودة المؤسسية (Feeny & McGillivray, 2008)، تعتمد فعالية المساعدات في المقام الأول على سياسة نقدية ومالية وتجارية سليمة (Burnside & Dollar, 2000) ، الظروف المناخية (Dalgaard & Hansen, 2004) ، وعامل الجودة المؤسساتية و البيئة السياسية (Tang & Bundhoo, 2017)

1.1 مشكلة الدراسة:

تكمن المشكلة التي اثارت بداخلنا حول الجدل القائم في الدراسات التي عالجت موضوع المساعدات الخارجية منذ سنوات حول طبيعة تأثير المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول النامية، وعليه سنتناول موضوع المساعدات الإنمائية الرسمية واثرها على النمو الاقتصادي في دولة سيريلانكا المتواجدة في جنوب اسيا باعتبارها من اهم الدول المتلقية للمساعدات الخارجية على غرار الهند وباكستان وأفغانستان وباقي دول جنوب اسيا التي تعتبر ثاني أكبر منطقة بعد الدول الافريقية المتلقية للمساعدات الخارجية نطرح من خلاله الإشكالية التالية: **ما أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في سريلانكا خلال الفترة 1960-2016؟**

1.1.1 تساؤلات الدراسة:

- ما هو الجدل القائم حول طبيعة العلاقة بين المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي.

– كيف يتوازن الاقتصاد الكلي في ظل تدفق المساعدات الخارجية.
– ما هو تأثير نصيب الفرد من المساعدات الخارجية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سيريلانكا خلال الفترة 1960–2019.

2.1 فرضيات الدراسة:

– لا زال الجدل قائما على اختلاف التفسيرات بين التأثير السلبي والتأثير الإيجابي للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي.
–للمساعدات الخارجية دور مهم في مساعدات متغيرات الاقتصاد الكلي وبتالي استقراره وتوازنه.
–المساعدات الخارجية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في سيريلانكا.

3.1 اهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة الى تحليل الجدل القائم حول طبيعة العلاقة بين المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي مع القيام بأداء تجريبي باستخدام الاقتصاد القاسي للوصول الى نتائج تفسر طبيعة تأثير المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في سيريلانكا خلال الفترة الممتدة 1960–2019

4.1 منهجية الدراسة:

قصد الإلمام بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة على الإشكالية سوف نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي للظواهر الاقتصادية المدروسة والعلاقات الرابطة بينها، إضافة الى التحليل القياسي الكمي، الذي يعتمد على التحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية من خلال نموذج قياسي يستمد اسسه من النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية القياسية السابقة، لقياس أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في سيريلانكا خلال فترة 1960 –2019 باستخدام برنامج (Eviews10).

2. المراجعة النظرية لجدلية العلاقة بين المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي.

توصلت دراسة استقصائية تتعلق بتاريخ المساعدات الخارجية وحجمها وتكوينها وتخصيصها إلى أن المساعدات تاريخياً قد خدمت العديد من الأهداف بالنسبة إلى بعض المانحين حيث تُستخدم المساعدات كأداة للسياسة التجارية، بينما يستخدم البعض الآخر المساعدات لتلبية الاحتياجات الإنمائية للمستفيدين، وعليه قمنا بتقسيم هذا المحور الى ثلاثة اقسام والتي تلقي الضوء على الآثار الإيجابية والسلبية للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي وتأثير المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في سريلانكا.

1.2 التأثير الإيجابي للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي.

الدراسات التي اجراها كل من (Gupta & Islam, 1983.) و (burnside & Dollar, 1997) و(Dalgaard; trap, 2004) وجدت أن المساعدات الخارجية تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي للبلدان المتلقية ، حيث ان بابانيك سنة 1972 اجرى تحليلًا لعدة دول باستخدام اسلوب

الانحدار في 34 دولة في الخمسينيات و 51 دولة في الستينيات مع ادخال المتغيرات كالمساعدات الخارجية والاستثمار الأجنبي والتدفقات الأخرى والمدخرات المحلية كمتغيرات تفسيرية ولقد وجدت الدراسة أن المساعدات الخارجية لها تأثير إيجابي أكبر بكثير على النمو لأنها تساعد على سد فجوة النقد الأجنبي وفجوة الادخار والاستثمار، ثم مددت هذه الدراسة بواسطة دراسة (Mosley & Hudson, 1987) ودراسة (Snyder & Donald, 1993) التي حللت العلاقة بين تدفق المساعدات الخارجية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في 69 دولة نامية على مدى ثلاث فترات في الستينات و السبعينات و الثمانينات ، حيث وجدت هذه الدراسات أنه عندما لا يؤخذ حجم البلد في الاعتبار تكون آثار المساعدات صغيرة وليس لها أهمية ، ولكن عندما يؤخذ بعين الاعتبار يصبح معامل المساعدات له تأثير إيجابي وذو أهمية ، كما ان دراسة (Hatemi & Irandoust, 2005) بحثت في العلاقة طويلة الأمد بين المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي لستة دول نامية في آسيا وإفريقيا خلال الفترة من 1974 إلى 1996، اين ظهرت نتيجة اختبار التكامل المشترك أن المساعدات الخارجية لها تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي من خلال استكمال المدخرات المحلية.

2.2 التأثير السلبي للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي.

من جهة أخرى فإن المساعدات الخارجية تساعد على استيراد التكنولوجيا غير الملائمة وتشويه توزيع الدخل المحلي وتشجيع حكومة البلد المتلقي على الفساد خاصة في البلدان النامية وهذا حسب الدراسات التي اجراها كل من (Enos & Griffin, 1970) و (Weisskopf, 1972) كما يعد الاستخدام غير المنتج للمساعدات الخارجية في أغراض الاستهلاك أحد العوامل الرئيسية المسؤولة عن عدم فعالية المساعدات حسب دراسة بون المذكورة، علاوة على ذلك يزعم المتشائمون أن جانب القابلية للاستغناء عن المساعدات يزيد من عدم فعاليتها وهذا حسب دراسة (Rajan & Subramanian, 2011) ، كما قد تؤدي المساعدات الخارجية أيضًا إلى أن يكون البلد المتلقي راضيًا عن مقدار المساعدات التي يتلقاها وبالتالي قد يؤدي إلى عدم تمويل النفقات من الضرائب مما يجعله أقل مسؤولية اتجاه المحاسبة المحلية حسب (Collier & Dollar, 2004) ، كما ان دراسة (Silva & Feeny, 2012) ناقشت اهم قيود القدرة الاستيعابية التي تؤدي إلى عدم فعالية المساعدات في البلد المتلقي مما يعيق النمو الاقتصادي وهي تسرد خمسة قيود رئيسية وهي قيود رأس المال البشري والمادي ، والقيود السياسية والمؤسسية ، والقيود الاقتصادية الكلية ، وأوجه القصور في الطريقة التي يقدم بها مجتمع المانحين مساعدته الخارجية ، والقيود الاجتماعية والثقافية، بالنسبة لدراسة (Pedersen, 1996) سنة 1996 جادلت بأنه من غير الممكن استنتاج أن المساعدات الخارجية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وجدت الدراسة أن تأثير المساعدات على النمو ليس إيجابيا.

3.2 تأثير المساعدات الخارجية في سريلانكا

دراسة بهافان (Bhavan, 2013) سنة 2013 بحث في فعالية المساعدات الخارجية في تعزيز النمو الاقتصادي في سريلانكا للفترة 1980–2008 ، حيث توصل الى ان تدفق المساعدات مهد الطريق للتضخم ، علاوة على ذلك تأثرت المساعدات بشكل إيجابي بالكوارث الطبيعية والفقر والمصالح التجارية وبيئة السياسة الجيدة وسلبية بأي اضطراب في الاقتصاد والنمو الاقتصادي ،كما ان دراسة لوفي (Levy, 1989) سنة 1989 فحص العلاقة بين تدفق المساعدات الخارجية والسياسات الاقتصادية الأخرى التي تتبعها الحكومة السريلانكية وأظهر أن التحرك نحو تحرير السوق كان في استقبال الجهات المانحة للمساعدات الخارجية، كان تدفق المساعدات يستخدم في المقام الأول لأغراض الاستثمار العام مثل الري ، وكان يمثل 63 في المائة من استثماراتهم العامة في عام 1984 وأدى ذلك أيضًا إلى نفقات استثمارية ضخمة وعجز في الحساب الجاري ، مما أدى إلى قيام الحكومة بطباعة النقود والمزيد من الأسواق المالية المحلية والأجنبية وهذا بدوره أدى إلى التضخم في الاقتصاد.

وعليه فإن المراجعة النظرية تكشف عن حقيقة أن دور المساعدات الخارجية في النمو الاقتصادي لا يترك لنا أي استنتاج محدد، تتراوح أسباب الاختلاف فيما يتعلق بفعالية المساعدات من السياسات السيئة وتحويل المساعدات إلى الاستهلاك غير المنتج والفساد وعدم اليقين وضعف المؤسسات والظروف الجغرافية السلبية وعدم الاستقرار السياسي وعدم الكفاءة، البيروقراطية والبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجيا المتخلفة.

3. متغيرات الاقتصاد الكلي وديناميكيات النمو الاقتصادي في ظل المساعدات الخارجية

قد تكون المساعدات الخارجية، اقتصادية ومالية وعسكرية وغذائية وفنية على أساس أهدافها حيث هذه المبادرات هدفها هو الحد من الفقر وتحقيق التوازن في العجز الموازني والمساعدة على تحقيق استقرار الاقتصادي الكلي (Addison & others, 2017) ، تتعارض عدة دراسات مع بعضها البعض حول ما إذا كانت المعونة تؤدي إلى النمو الاقتصادي أم لا ، و الأهم من ذلك هو الآلية التي يتم من خلالها تحقيق هذه النتيجة فمثلا أثر المساعدات الخارجية مشروط بالعوامل السياسية والمؤسسية لأي بلد ، يعد الفساد ومستوى الحكم الراشد والاستقرار السياسي والحفاظ على القانون والنظام من العوامل الاساسية التي تؤثر على نمو أي بلد ، إن المساعدات إن لم تستكمل بالإعداد المؤسسي المناسب في الاقتصاد ستؤدي إلى تأثير ضئيل على النمو الاقتصادي (Bundhoo & Tang, 2017).

هناك عدد من الجهود التي يمكن أن تساهم في النمو الاقتصادي على سبيل المثال: المساعدات تزيد الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، المساعدات تزيد من القدرة على استيراد السلع الرأسمالية أو التكنولوجيا، تكمّل المساعدات الموارد المحلية الشحيحة وتعمل كمصدر لأرباح العملات الأجنبية، ترتبط المساعدات بنقل التكنولوجيا التي تزيد من إنتاجية رأس المال وتشجع التغيير التقني المحلي، كما تجلب المساعدات موارد حيوية أخرى للتنمية مثل المهارات الإدارية والقدرة التنظيمية والأفكار البحثية والوصول إلى الأسواق حسب دراسة (Morrissey, 2001) كما يمكن تقييم المساهمة الكبيرة

للمساعدات الخارجية في الاقتصادات المتلقية من خلال دورها في سد ثغرات كبيرة وهي الفجوة بين الادخار والاستثمار والفجوة بين الصادرات والواردات (Chenery & Strout, 1966)

من جهة ثانية تساعد تدفقات رأس المال الأجنبي أيضًا في التغلب على العيوب التي يواجهها الاقتصاد النامي (الافتقار إلى مستوى كافٍ من رأس المال) حيث إنه يجلب رأس مالًا ماديًا وماليًا كافيًا وصناديق الاستثمار الفنية، والموظفين المهرة، والخبرة التنظيمية، ومعلومات السوق، وتقنيات الإنتاج والابتكارات المتقدمة في المنتجات وموارد النقد الأجنبي (Sahoo & Sethi, 2017)، ومع ذلك يجادل مؤيدو مكافحة المساعدات بأن رأس المال الأجنبي يعمل كبديل للموارد المحلية وبالتالي يشوه توزيع الدخل، علاوة على ذلك يُقال إن المساعدات الخارجية في العديد من البلدان التي تعاني من نقص رأس المال في البداية تؤدي إلى تشكيل حكومات منحازة وغير فعالة وفاسدة حسب الدراسة المذكورة سابقا لـ (Enos و Griffin، 1970)

علاوة على ذلك بمجرد أن يصل النمو الاقتصادي للبلد أو الناتج المحلي الإجمالي إلى عتبة معينة ويصبح جديرًا بالائتمان، تنخفض المساعدات الخارجية المتدفقة الى الاقتصاد المتلقي مع الأخذ في الاعتبار مؤشر التنمية في ذلك البلد المتلقي، كما تؤدي التجارة الحرة بين الدول المتقدمة والنامية إلى زيادة في الصادرات مما تؤدي بشكل غير مباشر إلى ارتفاع أنماط الدخل والاستهلاك لدى الأفراد، وهو مؤشر على وتيرة تنمية الاقتصاد (Tiwari, 2011) وبالتالي تتناقص المساعدات المقدمة لمثل هذه الاقتصاديات تدريجياً. ومع ذلك فإن تدفق المساعدات ينطوي على تدفق العملات الأجنبية مما قد يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية مما يؤدي في النهاية إلى التضخم وهذا يؤدي إلى انخفاض الصادرات وتدهور معدلات التبادل التجاري (Juselius & Reshid, 2017) ، يلعب مستوى التطور المالي في الاقتصاد دورًا مهمًا في تخصيص المساعدات الخارجية أيضًا، حيث إذا تم دمج النظام المالي بشكل جيد وكان هناك وساطة مالية جيدة الأداء فسيتم توجيه التدفقات الخارجية إلى الخارج وسوف يرتفع الاستثمار المحلي مما يزيد النمو الاقتصادي.

4. قياس أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في سيريلانكا

1.4 وصف النموذج المستخدم ومتغيرات الدراسة.

تم جمع بيانات السلاسل الزمنية السنوية من أجل التحقق العملي من سنة 1960 الى سنة 2019 في سريلانكا مدونة في الجدول 1 في قائمة **الملاحق** حيث يتم التعبير عن جميع المتغيرات من حيث قيمتها الحقيقية في هذه الدراسة، يتطلب تطبيق نموذج الاقتصاد القياسي نفس ترتيب التكامل في مجموعة البيانات لذلك نقوم بتحويل عن طريق ادخال اللوغاريتم للحصول على تقديرات متناسقة وهذا لجعل البيانات ثابتة وتجنب مشكلة اختلاف التباين وعدم التجانس في النموذج يتم تحويل جميع المتغيرات المستقلة **ODA** و **FD** و **TR** و **GFCF** و إلى جانب المتغير التابع **PCGDP** الى اللوغاريتم الطبيعي (**Ln**) حيث تم جمع جميع البيانات اللازمة لهذه الدراسة من قاعدة البيانات لمؤشرات

التنمية العالمية (**WDI**) التي ينشرها البنك الدولي ويرد وصف مفصل للمتغيرات ومصادرها والقياسات المقابلة لها كما يلي:

جدول 2: وصف متغيرات نموذج الدراسة

المتغير التابع		
النمو الاقتصادي	**LPCGDP**	نصيب الفرد من GDP (الأسعار الجارية للدولار الامريكي)
المتغيرات المستقلة		
المساعدات الخارجية	**LODA**	نصيب الفرد من المساعدات المستلمة (أسعار جارية)
الاستثمار المحلي	**LGFCF**	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (نسبة % من GDP)
التطور المالي	**LFD**	القروض المحلية للقطاع الخاص من طرف البنوك (نسبة % من GDP)
التجارة	**LTR**	التجارة (نسبة % من GDP)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

بعدما تم التعريف بمتغيرات الدراسة نستخدم المعادلة التالية كنموذج أساسي لدراسة تأثير المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في سيريلانكا:

$$LTR_t + \mu_{t4}LFD_t + \alpha_3 LnPCGDP_t = \alpha_1 LnODA_t + \alpha_2 LnGFCF_t + \alpha$$

حيث t هي الفترة الزمنية وμt هو حد الخطأ.

2.4 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

يعد اختبار جذر الوحدة شرطًا أساسيًا لاختبار العلاقة طويلة المدى بين مجموعة بيانات متسلسلة مرتين أو أكثر (Granger، 1981) لذلك، يجب تحويل مجموعة البيانات غير الساكنة إلى أشكالها الساكنة من خلال النظر في الفرق الأول في اختبار ديكي فلور ADF (Augmented Dickey–Fuller test statistic) وبالاستعانة ببرنامج (Eviews10) وبيانات **الجدول 1 في قائمة الملاحق** تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول 3.

الجدول 3: نتائج اختبار جذر الوحدة

المتغيرات	**ADF**		
	عند المستوى	**الفرق الأول**	**القرار**
PCGDP	**-3.047810**	**-3.866446**	**I(1)**
ODA	**-0.879514**	**-11.51158**	**I(1)**
GFCF	**-2.914724**	**-6.353747**	**I(1)**
FD	**-2.559041**	**-7.223974**	**I(1)**
TR	**-1.316100**	**-6.660368**	**I(1)**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (**Eviews10**)

تحليل النتائج:

تشير نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر (ADF) في كل من الاختلافات في المستوى والفرق الأول، حيث تظهر نتائج اختبار ADF أن المتغيرات ODA و PCGDP و FD و TR و GFCF غير مستقرة في مستواها مما يعني أن هناك جذر وحدة، عند تحويل المتغيرات إلى الفرق الاول وجدنا أن جميعها مستقرة في الفرق الأول **I(1)**، وهذا يعني رفض فرضية العدم الناصة على وجود جذر وحدة وعدم استقرار البيانات وقبول الفرضية البديلة الناصة على عدم وجود جذر وحدة وسكون السلاسل الزمنية ، وهو ما يتيح لنا المرور إلى بقية الاختبارات الأخرى.

3.4 اختبار الارتباط:

من خلال برنامج Eviews10 يمكن اجراء اختبار الارتباط وتم الحصول على مصفوفة الارتباط كما هو موضح في الشكل رقم 1 كما يلي:

الشكل 1: نتائج اختبار الارتباط بين المتغيرات

Correlation

	TR	FD	GFCF	ODA	PCGDP
TR	1.000000	0.078954	0.411505	0.468842	-0.304857
FD	0.078954	1.000000	0.636347	0.288309	0.834888
GFCF	0.411505	0.636347	1.000000	0.599641	0.523112
ODA	0.468842	0.288309	0.599641	1.000000	0.143303
PCGDP	-0.304857	0.834888	0.523112	0.143303	1.000000

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews 10**

من الشكل رقم 1 نلاحظ أن العلاقة الارتباط بين المتغيرين الرئيسين في الدراسة المتمثلين في المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) و متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي (PCGDP) ضعيفة وموجبة ، حيث بلغت درجة الارتباط بينهما 0.14، أي أنها تقع في مجال بين 0 و 1 بالتالي أن مصفوفة الارتباط تثبت وجود علاقة ارتباط موجبة.

4.4 اختبار السببية لجرانجر (La cousalité):

في هذا الاختبار قمنا باختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة كما هو موضح في الشكل رقم 2 بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10 وبيانات الجدول 1 في **الملاحق** كما يلي:

الشكل 2: نتائج اختبار العلاقة السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/20/21 Time: 01:20
Sample: 1960 2019
Lags: 16

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
FD does not Granger Cause TR	44	0.74907	0.7089
TR does not Granger Cause FD		2.57972	0.0580
GFCF does not Granger Cause TR	44	0.95194	0.5485
TR does not Granger Cause GFCF		1.37376	0.3010
ODA does not Granger Cause TR	44	1.43777	0.2742
TR does not Granger Cause ODA		1.52403	0.2420
PCGDP does not Granger Cause TR	44	1.77087	0.1699
TR does not Granger Cause PCGDP		1.42096	0.2810
GFCF does not Granger Cause FD	44	0.69070	0.7567
FD does not Granger Cause GFCF		0.49850	0.9001
ODA does not Granger Cause FD	44	1.26604	0.3520
FD does not Granger Cause ODA		1.44753	0.2704
PCGDP does not Granger Cause FD	44	1.31926	0.3258
FD does not Granger Cause PCGDP		2.75188	0.0470
ODA does not Granger Cause GFCF	44	0.31908	0.9811
GFCF does not Granger Cause ODA		0.69711	0.7515
PCGDP does not Granger Cause GFCF	44	0.69132	0.7562
GFCF does not Granger Cause PCGDP		1.28940	0.3403
PCGDP does not Granger Cause ODA	44	1.98028	0.1269
ODA does not Granger Cause PCGDP		5.47749	0.0034

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews 10**

يوضح الشكل 2 اختبار Granger Causality Test من اجل معرفة اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات حيث تشير الفرضية العدمية على عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات اما الفرضية البديلة فتنص على وجود علاقة سببية بين المتغيرات ويتم معرفة ذلك بمقارنة القيمة الاحتمالية مع مستوى المعنوية 5 % وكذا مقارنة قيمة F المحسوبة مع القيمة المجدولة، ومن خلال الشكل 4 يتضح ان القيمة الاحتمالية لعلاقة المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PCGDP) هي 0.003 أي اقل من مستوى المعنوية 0.05 أي وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من (ODA) الى (PCGDP) اما بالنسبة للعلاقة العكسية فيهي غير محققة لان القيمة الاحتمالية تساوي 0.12 وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05 ، من جهة أخرى تشير نتائج الاختبار الى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من مؤشر التطور المالي (FD) الى مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PCGDP) كون قيمتها الاحتمالية تساوي 0.04 و هي اقل من مستوى المعنوية 0.05 ، اما بقية المؤشرات فنلاحظ عدم معنوية اتجاه العلاقة السببية في كافة المتغيرات.

5.4 اختبار Jeselius–Johansen (1990) لتحليل التكامل المشترك.

يستخدم هذا الاختبار لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، ويتناسب مع العينات الصغيرة وفي حالة وجود أكثر من متغيرين في معادلة الانحدار.

وقد اتضح باستخدام مخرجات البرنامج (Eviews 10) وبيانات الجدول 1 في **قائمة الملاحق** أن الإبطاء المختار هو (P =1) وبتطبيق طريقةJohansen – Jeselius عند هذه الدرجة من الإبطاء تم إيجاد النتائج الموضحة في الشكل 3 كما يلي:

الشكل 3: نتائج اختبار علاقة التكامل المشترك

Date: 04/29/21 Time: 21:08
Sample (adjusted): 1963 2019
Included observations: 57 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: D(PCGDP) D(FD) D(ODA) D(GFCF) D(TR)
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.481402	120.6222	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.427540	83.19448	47.85613	0.0000
At most 2 *	0.358070	51.39917	29.79707	0.0001
At most 3 *	0.325417	26.13245	15.49471	0.0009
At most 4	0.062748	3.693787	3.841466	0.0546

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews 10**

نلاحظ من خلال الشكل 3 وفي الفرضية الأولى (* None) الناصة على انه على الأقل يوجد متجه واحد للتكامل المشترك بين المتغيرات حيث ان القيمة الحرجة تساوي 69.81 عند مستوى معنوية 5 % وهي اقل من إحصائية Trace التي تساوي 120.62 ، كما أن الاحتمال الحرج 0.0000 اقل من 0.05 ،إذن نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة الناصة وجود على الأقل علاقة تكامل مشترك واحدة بين متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5 % ، كما نلاحظ عن الفرضية الثانية At most 1* الناصة على وجود اتجاه تكمل مشترك واحد على الأكثر حيث ان القيمة الحرجة تساوي 47.85 عند مستوى معنوية 5 % اقل من إحصائية Trace التي تساوي 83.19 كما ان الاحتمال الحرج يساوي 0.000 اذن نفرض فرضية العدم ونقول هناك تكامل مشترك بين المتغيرات نفس الشيء لبقية الفرضيات At most 2 و At most 3و At most 4 التي اظهرت معنوية نتائجها .

6.4 تحليل الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع

الانحدار هو الطريقة التي يمكن من خلالها معرفة طبيعة الاثر بين متغيرين أو أكثر من خلال رسم شكل انتشار البيانات بيانياً، وملاحظة مدى تباعد النقاط أو تجمعها حول خط مستقيم، فإن كانت النقاط التي يتم رسمها متجمعة حول خط مستقيم فإن ذلك يعني أن العلاقة بين المتغيرات خطية وهذا باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية .

1.6.4 وصف وتقدير النموذج

-**المتغير التابع:** وهو المتغير الذي تتحدد قيمته عن طريق النموذج الاقتصادي قيد البحث وتمثل المتغير التابع وهو **(PCGDP)** نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي خلال الفترة (1960-2019).

-**متغيرات المستقلة:** هي العوامل التي لا تتحدد قيمتها عن طريق النموذج بل بعوامل خارجية عن النموذج وهي: **ODA**و**GFCF** و**FD** و**TR** تم تعريفها سابقا.

2.6.4 الصيغة الرياضية للنموذج

$$Ln\ (TR)\ {}_4LnPCGDP = \beta_0 + \beta_1 Ln\ (ODA) + \beta_2\ Ln\ (GFGF) + \beta_3\ Ln\ (FD) + \beta + \varepsilon_t$$

β2،β1 .... معلمات المتغيرات المستقلة.

ε يعبر عن حد الخطأ.

Ln ادخال اللوغاريتم على البيانات

نتائج التقدير النموذج باستخدام نفس البرنامج وبيانات **الجدول 1** موضحة في الشكل 4 كما يلي:

الشكل 4: نتائج تقدير نموذج الدراسة

Dependent Variable: PCGDP
Method: Least Squares
Date: 04/30/21 Time: 01:39
Sample: 1960 2019
Included observations: 60

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	912.1807	374.7160	2.434326	0.0182
ODA	-0.051434	5.794354	-0.008877	0.9929
GFCF	64.81741	18.86156	3.436481	0.0011
FD	75.63691	7.092231	10.66476	0.0000
TR	-47.25723	5.756404	-8.209506	0.0000

R-squared	0.869948	Mean dependent var	1059.770
Adjusted R-squared	0.860489	S.D. dependent var	1258.095
S.E. of regression	469.9128	Akaike info criterion	15.22263
Sum squared resid	12144990	Schwarz criterion	15.39716
Log likelihood	-451.6788	Hannan-Quinn criter.	15.29089
F-statistic	91.97666	Durbin-Watson stat	0.529305
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews 10**

تحليل النتائج:

يوضح **الشكل 4** نتائج التقدير حيث يتبين ان قيمة فيشر **F** تساوي 91.97 بقيمة احتمالية تساوي 0.000 ما يدل على ان النموذج المقدر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، اما قيمة معامل

التحديد R^2 تساوي 0.86 ومعامل التحديد المصحح يساوي 0.86 ما يدل على ان 86 بالمئة من المتغيرات المفسرة تفسر المتغير التابع الممثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي PCGDP و 14 بالمئة تعود الى متغيرات لم تدرج في النموذج ، من جهة أخرى تشير نتائج التقدير معاملات المتغيرات المفسرة المقدرة ظهرت كما يلي: 912.18 بالنسبة لقيمة C و −0.05 لـ ODA و 64.81 لـ GFCF و 75.63 لـ FD و −47.25 لـ TR بقيم احتمالية معنوية اقل من 0.05 ماعدا مؤشر المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) الذي ظهرت قيمته الاحتمالية اكبر من 0.05 حيث تدل هذه النتائج على ان في حالة عدم وجود أي من المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج (أي قيمتها صفر) فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي سوف تكون قيمته تساوي 912.18 دولار امريكي ، وكذا في حالة زيادة وحدة واحدة أي دولار واحد من نصيب الفرد من المساعدات الخارجية سوف ينخفض وينقص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة0.05 أي (تأثير سلبي) ، كما ان في حالة زيادة نسبة واحدة من التكوين الرأسمال الثابت اي الاستثمار المحلي فإن نصيب الفرد سوف يزيد بنسبة 64.81 بالمئة (تأثير ايجابي) ، كذلك في حال زيادة نسبة التجارة بوحدة واحدة سوف ينخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 47.25 دولار امريكي (تأثير سلبي) .

خاتمة:

المساعدات الخارجية هي واحدة من العوامل الرئيسية التي تسهم في عملية التنمية في سريلانكا عادة ما تكون المعونة أكثر فاعلية في البلدان التي لديها سياسات اقتصادية ومؤسسية سليمة وبالتالي فإن العوامل المؤسسية والسياسات الموضوعة من شأنها أن تضمن الحكم الرشيد وتقلل الفساد، لذلك يجب توسيع القاعدة الاقتصادية للبلدان النامية ، كما يجب تطوير السوق المالي والموارد البشرية ، حيث سيتحول هذا الاقتصاد إلى اقتصاد قائم على المعرفة، كما يجب تطوير قوة عاملة ماهرة من خلال التدريب والتعليم المناسبين مما سيؤدي دون شك إلى تحسين كفاءة الصادرات وخفض تكاليفها و يجعلها أكثر قدرة على المنافسة وعليه فإن دولة سيريلانكا بحاجة إلى الحفاظ على معدل نمو مرتفع لخلق المزيد من فرص العمل والحد من الفقر و ينبغي التركيز على الاستخدام الكفء للمساعدات الخارجية وتخصيصها بصورة جيدة من اجل الاستفادة منها اكثر بحيث يجب أن يكون معدل العائد أكبر من معدل الاستثمار او تجنبها نهائيا والبحث عن طرق تمويلية أخرى اكثر فعالية ومردودية .

النتائج النظرية:

–المساعدات الخارجية تتدفق من جهات مانحة ممثلة في حكومات رسمية او هيئات او منظمات دولية الى دول نامية.

–الهدف وراء تقديم المساعدات الخارجية هو تعزيز التنمية والرفاهية الاجتماعية في البلدان النامية.

–المساعدات الخارجية قد تكون على شكل منح بدون مقابل او قروض ميسرة 25 بالمئة منها عبارة عن قرض.

–هناك جدل واسع ولا زال قائم حتى اللحظة حول طبيعة تأثير المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي.

–للمساعدات الخارجية دور في سد الفجوتين الرئيسيتين الفجوة بين المدخرات والاستثمارات والفجوة بين الصادرات والواردات.

–يتناقص نصيب الدول النامية من المساعدات الخارجية كلما ارتفع نصيب الفرد من الدخل الوطني

–المساعدات تزيد الاستثمار في رأس المال المادي والبشري كما انها تزيد من القدرة على استيراد السلع الرأسمالية أو التكنولوجيا، كما تكمِّل المساعدات الموارد المحلية الشحيحة وتعمل كمصدر لأرباح العملات الأجنبية، ترتبط المساعدات بنقل التكنولوجيا التي تزيد من إنتاجية رأس المال وتشجع التغيير التقني المحلي، كما تجلب المساعدات موارد حيوية أخرى للتنمية مثل المهارات الإدارية والقدرة التنظيمية والأفكار البحثية والوصول إلى الأسواق ومنه تعزيز النمو الاقتصادي.

النتائج التطبيقية :

–وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة الممثلة في النمو الاقتصادي المعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمساعدات الخارجية المعبر عنها بنصيب الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية ومعدل التضخم والتطور المالي والاستثمار المحلي وكذا نسبة التجارة في الاقتصاد السيريلانكي.

–وجود علاقة سببية جرانجر في اتجاه واحد من نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية الى نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي النمو الاقتصادي في الاقتصاد السريلانكي وهي علاقة تأثير سلبية ، حيث تشير الى انه في حالة زيادة وحدة واحدة من نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية سوف ينخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 0.05 دولار امريكي.

– عدم وجود علاقة سببية جرانجر بين بقية المتغيرات المدرجة في النموذج.

– تأثير إيجابي للاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي حيث في حالة زيادة نسبة الاستثمار المحلي بنسبة واحدة سوف يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بقيمة 64.81 بالمئة في الاقتصاد السيريلانكي.

–تأثير إيجابي لمؤشر التطور المالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أي انه في حالة زيادة نسبة واحدة من القروض المحلية للقطاع الخاص من طرف البنوك (نسبة % من GDP) ، سوف يزيد من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 75.63 دولار امريكي .

–تأثير سلبي لنسبة التجارة على نصيب القرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث في حالة زيادة نسبة واحدة من التجارة سوف يخفض من نصيب الفرد من الناتج بـ 47.2 دولار امريكي .

التوصيات:

-يجب على الدول المتلقية للمساعدات الخارجية على غرار دولة سيريلانكا بذل الجهود في توظيف السياسات النقدية والمالية المناسبة من أجل تحقيق الاستقرار في الدورة الاقتصادية المحلية وكذلك التحول الاقتصادي الخارجي.

- هناك حاجة لنظام ضريبي مناسب لاستخدامه كما سوف تساعد سياسات الاقتصاد الكلي السليمة إلى جانب سياسة التحرير المالي والاقتصادي بصفة عامة في نشر المعرفة وتسهيل المزيد من الاستثمارات والواردات من منتجات التكنولوجيا الفائقة كل هذا سيجعل الاقتصاد أكثر تنافسية، مما يؤدي إلى نمو مستقر وزيادة مستويات المعيشة في البلاد.

-تدعيم الاستثمار المحلي أكثر بطرق تمويلية أخرى غير المساعدات الخارجية كالاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من اجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي في سيريلانكا.

-محاولة الاستفادة من مختلف مزايا المساعدات الخارجية وتجنب عيوبها لتفادي اثارها السلبية الناتجة أساسا من سوء استغلالها او اهداف ودوافع الجهات المانحة الساعية لتدعيم مصالحها دون مصالح الجهات المتلقية.

قائمة المراجع:

- Feeny, S., McGillivray, M., 2008. Aid allocation to fragile states: Absorptive capacity constraints. J. Int. Dev. 20 (7), 1031–1050.
- Burnside, C., Dollar, D., 2000. Aid, policies and growth. Amer. Econ. Rev. 90 (4), 847–868.
- Dalgaard, C.J., Hansen, H., Tarp, F., 2004. On the empirics of foreign aid and growth. Econom. J. 114, 191–216.
- Tang, K.B., Bundhoo, D., 2017. Foreign aid and economic growth in developing countries: Evidence from sub-saharan Africa. Theor. Econ. Lett. 7 (05), 1473.
- Gupta, K.L., Islam, M.A., 1983. Foreign Capital, Savings and Growth: An International Cross-Section Study. Reidel Publishing Company, Dordrecht.
- Burnside, C., Dollar, D., 1997. Aid, policies and growth. Amer. Econ. Rev. 90 (4), 847–868
- Dalgaard, C.J., Hansen, H., Tarp, F., 2004. On the empirics of foreign aid and growth. Econom. J. 114, 191–216
- Mosley, P., Hudson, J., Horrell, S., 1987. Aid, the public sector and the market in less developed countries. Econom. J. 97, 616–641.
- Snyder, Donald W., 1993. Donor bias toward small countries: An overlooked factor in the analysis of foreign aid and economic growth. Appl. Econ. 25, 481–488.
-Hatemi-J, Abdulnasser, Irandoust, Manuchehr, 2005. Foreign aid and economic growth: New evidence from panel co- integration. J. Econ. Dev. 30 (1). 150-177.
- Griffin, K.B., Enos, J.L., 1970. Foreign assistance: Objectives and consequences. Econom. Dev. Cult. Chang. 18, 313–327
- Weisskopf.1972 The impact of foreign capital inflow on domestic savings in underdeveloped countries. Journal of International Economics, 1972, vol. 2, issue 1, 25-38

- Rajan, R.G., Subramanian, A., 2011. Aid, dutch disease, and manufacturing growth. J. Dev. Econ. 94 (1), 106–118.
- Collier, P., Dollar, D., 2004. Development effectiveness: What have we learnt? Econ. J. 114 (496), 244–271.
- Feeny, S., de Silva, A., 2012. Measuring absorptive capacity constraints to foreign aid. Econ. Model. 29 (3), 725–733
- Pedersen, K.R., 1996. Aid, investment and incentives. Scand. J. Econ. 423–437.
-Bhavan, T., 2013. Policies and effectiveness of foreign aid: The case of Sri Lanka. Asian Econ. Financ. Rev. 3 (3), 363
- Levy, B., 1989. Foreign aid in the making of economic policy in Sri Lanka, 1977–1983. Policy Sci. 22 (3–4), 437–461
- Addison, T., Morrissey, O., Tarp, F., 2017. The macroeconomics of aid: overview. J. Dev. Stud. 53 (7), 987–997
- Tang, K.B., Bundhoo, D., 2017. Foreign aid and economic growth in developing countries: Evidence from sub-saharan Africa. Theor. Econ. Lett. 7 (05), 1473.
- Morrissey, O., 2001. Does aid increase growth? Prog. Dev. Stud. 1 (1).
- Chenery, H.B., Strout, A., 1966. Foreign assistance and economic development. Amer. Econ. Rev. 56 (4), 679–733
- Sahoo, K., Sethi, N., 2017. Impact of foreign capital on economic development in India: An econometric investigation. Glob. Bus. Rev. 18 (3), 766–780.
- Tiwari, A.K., 2011. Foreign aid, FDI, economic freedom and economic growth in Asian countries. Glob. Econ. J. 11 (3).
- Juselius, K., Reshid, A., Tarp, F., 2017. The real exchange rate, foreign aid and macroeconomic transmission mechanisms in Tanzania and Ghana. J. Dev. Stud. 53 (7), 1075–1103.
- Granger, C.W., 1981. Some properties of time series data and their use in econometric model specification. J. Econometrics 16 (1), 121–130

قائمة الملاحق:

الجدول 1: بيانات متغيرات الدراسة

year	PCGDP	ODA	GFCF	FD	TR
1960	142,78	1,12	15,12	7,27	62,87
1961	142,84	1,11	14,98	7,33	56,02
1962	138,54	1,26	15,53	7,23	56,99
1963	117,07	1,02	14,84	8,63	53,25
1964	120,71	0,82	14,24	9,37	51,34
1965	152,85	1,35	12,90	9,18	51,40
1966	153,90	2,55	14,24	9,78	48,22
1967	159,51	3,93	15,12	10,35	43,76
1968	150,90	4,53	14,63	11,30	44,21
1969	160,91	4,08	19,46	12,36	43,01
1970	183,93	3,94	17,26	11,70	54,05
1971	185,86	4,37	15,23	12,36	51,22
1972	196,42	4,45	14,47	13,89	46,23
1973	216,99	4,34	13,55	11,59	49,91
1974	264,75	5,91	12,50	13,41	60,33
1975	275,63	10,72	13,92	12,65	62,45
1976	256,29	11,75	15,21	12,97	60,43
1977	287,56	12,91	13,83	15,69	63,97
1978	188,06	22,15	19,97	20,31	74,32

1979	227,51	21,56	25,28	22,63	79,46
1980	267,67	25,73	31,33	17,17	87,02
1981	289,13	24,54	27,39	18,14	77,00
1982	307,64	26,72	30,51	19,62	73,61
1983	328,65	29,83	29,06	21,08	67,76
1984	378,94	28,50	25,73	19,30	63,55
1985	369,58	28,95	23,68	20,68	63,98
1986	390,35	33,32	23,58	20,36	59,05
1987	401,48	28,60	23,26	20,19	60,89
1988	413,45	37,53	22,51	21,80	62,91
1989	408,45	36,11	21,54	20,18	64,02
1990	463,62	42,04	21,88	19,62	68,24
1991	513,26	50,70	22,62	8,82	67,60
1992	547,05	36,11	23,52	9,06	72,80
1993	576,78	37,09	25,20	9,83	77,15
1994	647,58	33,25	26,64	10,96	79,43
1995	714,23	30,40	25,59	31,07	81,64
1996	756,66	26,52	23,89	29,90	78,87
1997	817,06	18,02	24,36	29,44	80,14
1998	850,81	23,02	25,12	28,72	78,49
1999	838,88	14,18	27,28	29,26	78,75
2000	869,70	14,83	28,04	28,83	88,64

2001	832,80	17,78	22,00	30,73	80,90
2002	867,49	17,75	20,07	31,03	76,34
2003	982,20	35,14	20,04	30,75	75,34
2004	1 065,78	26,31	22,64	32,39	79,48
2005	1 248,70	59,60	23,37	33,08	73,60
2006	1 435,82	40,01	24,87	34,67	71,26
2007	1 630,39	30,73	24,72	34,24	68,61
2008	2 037,32	36,12	25,29	29,54	63,37
2009	2 090,40	34,99	23,73	25,74	49,15
2010	2 799,65	28,61	23,74	25,52	46,36
2011	3 200,83	30,07	26,27	35,01	54,98
2012	3 350,52	24,03	29,01	35,02	51,49
2013	3 610,29	19,59	29,29	34,75	49,26
2014	3 819,25	23,66	27,74	35,87	50,25
2015	3 843,78	20,37	25,70	41,60	49,56
2016	3 886,29	16,84	26,76	45,37	49,64
2017	4077.04	14.74	26.38	47.23	50.89
2018	4080.57	11.41	25.55	49.75	53.23
2019	3853.08	9.05	27.1	49.66	52.37

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI) / مؤشرات التنمية العالمية.